

Annex V

Confidential

Transmission of the written observations submitted by the State of Libya

No. ICC-01/11-01/11

8 November 2019

مكتب النائب العام

Documents attachment No (5)



The official Gazzet

No.(7)

page No.746

**In the name of allah
 The merciful the beneficial
 In the name of the people
 (combined court circuits)**

In it's public session held on Thursday 13 November 1436 corresponding to 11.06.2014 , at the supreme court seat in Tripoli .

Presided by chancellor Kamal Bashir Dahan , presiding Judge,

And membership of chancellors :

- Azzam Ali Aldeep
- Dr. Gumaa Mohamed Zuraigi
- Mukhtar Abdulhameed Mansour
- Mohamed Abdulhameed Mansour
- Mohamed Abdul Latif Yousif
- Mohamed Gamoudi AlHafi
- Naiema Omar Belazi
- Dr. Nureddin Ali alkomi
- Saleh abdulgader alsagher
- Dr. saad salem alosayli
- Lutfi saleh shameli
- Ahmed bashir mussa
- Fathi hussien alhassomi
- Omar ali al barshani
- Nasreddin Mohamed al agel

In the presence of the public attorney in the cassation office , council Ahmed Altaher Naas

And the secretary of the circuit Mr. Osama Ali Al Madhouni

Made the following judgment :

On the constitutional challenge case No.17 for 61 , concerning unconstitutionality of paragraph (11) article (30) of the constitutional declaration , amended by the seventh constitutional amendment.

Submitted by

- 1- Abdul Raouf Ali Al Manaie , on behalf of himself , and in his capacity as membership of the house of representatives.

Athiqa Bureau
for legal Translation
Istanboul St. Tripoli - Libya
☎ 0910259387



مكتب الثقة
للترجمة القانونية
شارع اسطنبول - طرابلس - ليبيا
☎ 0910259387

Page 747

- 2- Khalid Amar Al Meshri , on behalf of himself , and in his capacity as member of the general national congress , both of them are represented by lawyers (Abdul Hakeem Al-Amin Tabouni , Al Bashir Omar Guaisha , Abdul Raouf Bashir Al Nagar).

Against

- 1- Mr./ chairperson of the House Of The Representatives in his capacity.
- 2- Mr./ chairperson of the General National Congress in his capacity.
- 3- Mr./ the prime minister in his capacity.
(represented by the litigation department).

Having reviewed the papers , read out the summary report , heard the verbal pleading , the opinion of the cassation prosecution , and the deliberations,

The facts



Athiqa Bureau
for legal Translation
Istanboul St. Tripoli - Libya
☎ 0910259387



مكتب الثقة
للترجمة القانونية
شارع اسطنبول - طرابلس - ليبيا
☎ 0910259387

Page 751

For these reasons

The court – in it's combined circuits – decided to admit the challenge in form , and the unconstitutionality of paragraph (11) in article (30) of the constitutional declaration , amended by the seventh constitutional amendment , dated on 11th of march 2014 , and the respondent in their capacity to pay the expenses the judgment shall be published on the official Gazzet.

Councilor

Councilor

Councilor



رقم الصفحة 746

العدد (7)

بسم الله الرحمن الرحيم**باسم الشعب****(دوائر المحكمة مجتمعة)**

بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الخميس 13 محرم 1436هـ. الموافق
6.11. 2014 ميلادية، بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.

برئاسة المستشار الأستاذ: كمال بشير دهان "رئيس المحكمة".

وعضوية المستشارين الأساتذة:

عزام علي الديب	صالح عبد القادر الصغير
د. جمعة محمود الزريقي	د. سعد سالم العسبلي
مختار عبد الحميد منصور	لطفي صالح الشاملي
محمد عبد اللطيف يوسف	أحمد بشير موسى
محمد القمودي الحافي	فتحي حسين الحسومي
نعيمة عمر البلعزي	عمر علي البرشني
د. نور الدين علي العكومي	نصر الدين محمد العاقل

وبحضور المحامي العام:

بنيابة النقض الأستاذ: أحمد الطاهر النعاس

وأمين سر الدائرة السيد: أسامة علي المدهوني

أصدرت الحكم التالي:

في قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 ق
بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري
المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع.

المقدم من:

1 - عبد الرؤوف علي المناعي عن نفسه، وبصفته عضو بمجلس
النواب.

الجريدة
الرسمية

العدد (7)

رقم الصفحة 747

2- خالد عمار علي المشري عن نفسه، وبصفته عضو بالمؤتمر الوطني العام ويمثلهما المحامون.
(عبد الحكيم الأمين التياني، البشير عمر قويشة، عبد الرؤوف بشير النجار)

ضد

- 1- السيد/ رئيس مجلس النواب بصفته.
 - 2- السيد/ رئيس المؤتمر الوطني العام بصفته.
 - 3- السيد/ رئيس مجلس الوزراء بصفته.
- (وتنوب عنهم إدارة القضايا).
بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص، وسماع المرافعة الشفوية، ورأي نيابة النقض، وبعد المداولة.

الوقائع

أقام الطاعنان الطعن الدستوري المائل بصحيفة اختصما فيها رئيس مجلس النواب، ورئيس المؤتمر الوطني العام، ورئيس مجلس الوزراء بصفاتهم قالوا شرحا لها: إن المؤتمر الوطني العام شكل لجنة لتقديم مشروع تعديل دستوري يتضمن انتخابات رئاسية وبرلمانية، وقدمت اللجنة مشروعها في (57) مادة، وصيغ على أساس أن انتخاب رئيس الدولة يكون مباشرة من الشعب، وهو ما واجه معارضة داخل المؤتمر الوطني العام، مما أجل التصويت عليه وادى إلى ترك ذلك لمجلس النواب القادم، وبذلك أصدر المؤتمر التعديل الدستوري السابع بالصيغة الآتية: ((يعمل بمقتراح لجنة فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر، أو غير مباشر خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما من عقد أول جلسة له))، وكانت هذه الفقرة قد عرضت للتصويت بجلسة 11 مارس 2014 ضمن بنود أخرى، وتم التصويت عليها مجتمعة بأغلبية (124) صوتاً، وبهذا التصويت اعتمد مقترح لجنة فبراير بأجمعه المتضمن (57) مادة، وأصبح جزءاً من الإعلان الدستوري دون قراءة مادة واحدة منه، وذلك ما يتضح من المحضر بوضوح. وخلصا إلى

العدد (7)

رقم الصفحة 749

التشريعية عند إصدار التشريع التزامها، فإن الطعن في نص التعديل بأنه مؤسس على إجراءات تخالف الإجراءات، والأوضاع الواردة في الإعلان الدستوري، فإن من اختصاص الدائرة الدستورية أن تتصدى لمراقبة مدى التزام تلك السلطات بالقيود الواردة بالدستور وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، وإعمالاً لمبدأ أساسي في التقاضي، الذي مقتضاه أن القضاء هو صاحب الولاية العامة في الفصل في المنازعات، إلا ما استثنى بنص خاص، ولو قيل بغير ذلك لكان للسلطة التشريعية أن تتحلل من القيود الواردة في الدستور بشأن إجراءات التعديل، وهو إطلاق لسلطتها وفتح لباب مخالفة النصوص الدستورية، وهو ما لا يستقيم قانوناً.

وحيث إن للمصلحة في الطعن الدستوري - وفق ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - مفهوماً خاصاً، فهي تتحقق في جانب الطاعن متى كان التشريع موضوع الطعن واجب التطبيق عليه أو أن تطبيقه عليه سيكون حتمياً، ولا تنتفي المصلحة دستورياً على أي تشريع، أو إجراء مخالف للدستور، إلا متى كان تطبيقه ينحصر في فئة لا ينتمي إليها الطاعن.

لما كان ذلك، وكان محل الطعن المائل يتعلق بعدم دستورية إجراء التصويت على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، وكان الطاعن الأول عضواً في مجلس النواب، والثاني عضواً في المؤتمر الوطني العام، بما يجعلهما مخاطبين بهذا التعديل، ومن ثم تكون لهما مصلحة شخصية مباشرة في الطعن بعدم دستوريته، ويكون الطعن قد حاز أوضاعه القانونية، ويتعين قبوله.

وحيث إن مما ينعي به الطاعنان على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، أن تصويت المؤتمر الوطني العام عليها تم بـ (124) صوتاً، وهذا لا يمثل ثلثي أعضاء المؤتمر الذين هم بنص الإعلان الدستوري (200) عضواً.

وحيث إن هذا النعي - فيما يتعلق بعدم تحقق النصاب المطلوب دستورياً للتصويت - سديد، ذلك أن نص المادة السادسة والثلاثين من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/ 8/ 2011 لا تجيز إلغاء، أو تعديل أي حكم من أحكامه، إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتنص المادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام الصادر بالقرار رقم 62 لسنة 2013

العدد (7)

رقم الصفحة 750

الذي يجد أساسه في الإعلان الدستوري والصادر تطبيقاً لأحكامه على أن "يعتبر في حكم الممتنع عن التصويت كل من يتخلف عن حضور الجلسة عند الشروع في التصويت".

وحيث إنه بالرجوع إلى مدونات محضر الاجتماع العادي السادس والسبعين بعد المائة للمؤتمر الوطني العام المنعقد يوم الثلاثاء 11 مارس 2014، يبين أن التصويت على البند المتعلق بالعمل بمقتراح لجنة فبراير، نال عند الشروع في التصويت (121) صوتاً برفع الأيدي، ثم انتقل أعضاء المؤتمر إلى بند آخر، وبعدها ذكر رئيس المؤتمر أن "هناك ثلاثة أعضاء التحقوا بنا الآن يريدون التصويت إضافة إلى 121" وأعلن أن نتيجة التصويت (124) صوتاً، وطلب من اللجنة التشريعية إصدار قرار بإجراء التعديل الدستوري.

ومفاد ذلك أن نتيجة التصويت على التعديل الدستوري استقرت عند (121) صوتاً، انتقل المؤتمر بعدها لمناقشة بند آخر، وأن الثلاثة الذين التحقوا بعد ذلك لم يكونوا ممن حضروا الجلسة عند الشروع في التصويت. ذلك أن مناط الاعتداد بالأصوات عند الموافقة على البند موضوع التصويت أو رفضه - حسب المادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر - هو حضور العضو الجلسة عند الشروع في التصويت، وأن المادة المذكورة تقضي باعتبار المتخلف عن حضور الجلسة، في حكم الممتنع عن التصويت.

لما كان ذلك، وكانت القواعد الدستورية موضوعية كانت أو إجرائية هي قواعد أمرة تسمو على ما دونها من القواعد القانونية، ذلك أنها تعبر عن ضمير الأمة وتعكس إرادتها الشعبية العارمة، وهي الضابط للقيم التي ينبغي أن تقوم عليها الجماعة، والمحددة لنظام الحكم في الدولة، فقد أحاطها المشرع بضمانات تكفل قدسيته، وعدم الخروج عنها، إلا في الإطار الذي يحدده الدستور ذاته، من بينها اشتراط أغلبية موصوفة لإلغاء أو تعديل أحكامه، وهو ما أكدت عليه المادة (36) من الإعلان الدستوري التي أوجبت أن يتم تعديل أو إلغاء أي حكم فيه بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، فضلاً عن ذلك ما تضمنه النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام من نصوص

العدد (7)

رقم الصفحة 751

أمره تنظم كيفية إدارة الجلسات والنقاشات، وتدوين المحاضر، والنصاب المطلوب عند التصويت، وغيرها من المواضيع التي تهم النظام الداخلي للمؤتمر، وكلها نصوص تجد أساسها في الإعلان الدستوري، يتعين التزام أحكامها وإذ كان التصويت على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بالتعديل السابع، قد تم بموافقة مائة وواحد وعشرين صوتاً، في حين كان ينبغي ألا يقل عن مائة وأربعة وعشرين صوتاً على اعتبار أن أعضاء المؤتمر (186) عضواً حسب الثابت من المحضر، فإن التصويت - على هذا النحو - لا يعتد به، لانتوائه على مخالفة المادة (36) من الإعلان الدستوري، والمادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام المشار إليهما.

وحيث إن العيب اللاحق بهذا الإجراء ينصرف بطريق اللزوم إلى النتيجة المترتبة عليه، بما يتعين معه القضاء بعدم دستوريته.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة - بدوائرها مجتمعة - بقبول الطعن شكلاً، وبعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014، وكافة الآثار المترتبة عليه، وإلزام المطعون ضدهم بصفاتهم المصروفات، وينشر الحكم في الجريدة الرسمية.

المستشار	المستشار	المستشار
كمال بشير دهان	عزام علي الديب	صالح عبد القادر الصغير
رئيس الدائرة		
المستشار	المستشار	المستشار
د. جمعة محمود الزريقي	سعد سالم العسيلي	مختار عبد الحميد
منصور		

رقم الصفحة 752

العدد (7)

المستشار	المستشار	المستشار
أحمد بشير موسى	محمد عبد اللطيف يوسف	لطفي صالح الشامي
المستشار	المستشار	المستشار
نعيمه عمر البلعزي	فتحي حسين الحسومي	محمد القمودي الحافي
المستشار	المستشار	المستشار
نصر الدين محمد العاقل	د. نور الدين علي العكرمي	عمر علي البرشني

أمين سر الدائرة

أسامة علي المدهوني